المحاضرة الثانية

الأزمة المالية العالمية 1929

1-التعريف بالأزمة العالمي1292:

تعتبر أزمة الكساد الأعظم أكبر أزمة مالية عالمية ذات آثار بالغو في جميع المجالات و بمكن القول أنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي ، و قد جاءت هذع الأزمة في سنة 1929 في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا غير مسبوق حيث غمرت الأموال جميع البنوك الأمريكية و توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية فساهم هذا في جلب المزيد من اا=لازدهار و الانتعاش في السوق الأمريكية.

لقد كانت أسواق المال الأمريكية كمكان لانطلاق لها ، و كان تاريخها بانهيار بورصة نيويورك بحي المال وول ستريت يوم 24 أكتوبر 1929 و الذي أطلق عليه بالخميس الأسود و تبعه الثلاثاء الأسود 29 أكتوبر من نفس السنة ، و حدث ذلك بطرح 13 مليون سهما للبيع لكنها لم تجد مشترين لتفقد قيمتها ، و نشر الوضع الرعب في نفوس المستثمرين في البورصة ز بادر الوسطاء إلى البيع بكثافة ليجد آلاف المساهمين بعد ذلك أنفسهم مفلسين.

2- أسباب الأزمة المالية العالمية 1929

اختلف الاقتصاديون كثيرا في أسباب ومسببات الكساد الكبير، لكن جوهر مشكلة الكساد يعود لفترة العشرينات من القرن الماضي ،وما صاحبها من تفاوت هائل بين القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي وقدرة الناس على الاستهلاك، فالتطورات في تقنيات الإنتاج أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى ارتفعت بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، مما زاد من حجم إنتاج المصانع بشكل أكبر بكثير من احتياجات الناس في الولايات المتحدة، تسبب في تكدس الإنتاج السلعي إضافة إلى الخلل الكبيرفي توزيع الثروة بين طبقات المجتمع زيادة ثروات الطبقة الثرية وادخار الطبقة المتوسطة بشكل كبير أدى إلى اتجاه هذه الثروات والمدخرات إلى المضاربات في أسواق الأسهم أو العقارات في ظل استثمارات محدودة.

و على العموم يمكن إرجاع أسباب الأزمة إلى العديد من العوامل:

Dr.Salhi Sabrina

–إن عدم قدرة الدول الأوروبية عن تسديد الديون المستوجبة عليها للولايات المتحدة الأمريكية أثارت الكثير من التوقعات عند المواطن الأمريكي، ففقد المستثمرون الأمريكيون والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية و انعكس على بورصة وول ستريت، إذ أقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمهم بكثافة وأدى ذلك إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حاد مما أدى إلى المزيد من الإفلاس والبطالة.

– ترجع أسباب الأزمة إلى عام 1925 عندما بدأت أسواق الأسهم الأمريكية بالارتفاع مستويات خيالية بلغت قمتها في عام 1929 ،و شجعت الارتفاعات الكبيرة أصحاب الدخل إلى حدد من الناس على شراء الأسهم.

–انخفاض أسعار الأسهم أدى إلى إقبال المستثمرين على بيع الأسهم دون وجود من يشتري مما جعل العرض أعلى من الطلب، وتراكمت الديون على المستثمرين، كما أن البنوك حملت قروض أعباء كثيرة غير قابلة للسداد ،مما أدى إلى إغلاق 5000 بنك أمريكي.

–ميكانزمات النظام الرأسمالي ذاته، والمؤسس على التنافس في الإنتاج بحرية مطلقة، دون حجم الطلب و الحاجة للسوق كما ونوعا،وأن هذا التنافس يجب أن تترتب عنه حتما ربحا و نجاح البعض وخسارة و إفلاس البعض الأخر و انسحابهم من العمل والسوق، كما أن النظام الحر الذي يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي، فأصحاب رؤوس الأموال أحرار في كيفية استثمار أموالهم، و أصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعا، وهذا ما يمكن أن يسمى بفقدان المراقبة و التوجيه، وتتبع الحرية الاقتصادية حريات المنافسة بين منتجي النوع الواحد من السلع.

–إن إدخال الآلة في العملية الاقتصادية من شأنها أن يضاعف الإنتاج ويقلل من الحاجة إلى الأيدي العاملة و بالتالي فان فائض الإنتاج يحتاج إلى أسواق للتصريف واختلال العلاقة بين العرض والطلب في ظل انعدام المراقبة تحدث فوضى اقتصادية تكون نتيجتها الحتمية أزمة داخل الدولة الرأسمالية.

-السياسة الجمركية الأوروبية القائمة على الحد من السلع الأجنبية.

Dr Sahli Sabrina

-قيام الحرب العالمية الأولى وما سببتها من دمار في اقتصاديات تلك الدول مما أدى إلى خفض طاقتها الإنتاجية.

-التنافس الكبير الذي شهده العالم الرأسماالي كله منذ 1922 المدعوم باستثمارات كبرى واقبال على الشراء بالقروض والتقسيط كطلب مصطنع و غير دائم، ووهم النتجين بتزايد الطلب فراحوا يضاعفون الإنتاج لإشباع طلب وهمي مصطنع.

--الإفراط في الإنتاج الصناعي: لقد حدث تراجع في الدورة الاقتصادية الأمريكية قبل انهيار البورصة، حيث الإفراط في الإنتاج تؤدي إلى الإفراط في الاحتكار مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه ضعف الطلب على العرض وبالتالي حدوث الكساد العظيم.

3-نتائج الأزمة المالية العالمية 1929

يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

-حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات نتج عن انهيار نظام الذهب في معظم الدول.

-تسببت هذه الأزمة في زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله.

-لانخفاض الكبير في أسعار الفائدة، ففي بداية الأزمة ارتفع سعر الفائدة لتزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة انخفضت الطلبات على القروض،بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

-تدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازنة المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

-تقلص حجم الاستثمار بشكل كبير نتيجة لإحجام المقرضين من منح الائتمان لكونهم لم يتمكنوا من تحصيل حقوقهم من المدنيين، الذين عجزوا بدورهم عن الوفاء بما عليهم من مستحقات، ومن ثم فان البنوك قد واجهت صعوبات عدة في مجابهة سحب عملائها لودائعهم، مما نجم عنه إغلاق العديد من هذه البنوك.

Dr.Sahi Sabrina